فكرة الدولة العالمية: الجذور والآفاق

د. نعيمة نصيب
قسم علم الاجتماع
جامعة قالمة

ملخص:

يشهد المجتمع الإنساني العديد من التحولات التي مست مختلف المجالات سواء كانت فكرية أو اقتصادية أو عسكرية أو تنظيمية ، بحيث أصبحت تميل إلى التكتل والتجمع في وحدات كبرى ، تتجاوز في كثير من الأحيان الهيكل التنظيمي التقليدي الذي هو الدولة وفق مفهومه المعروف، ليتحول إلى مفهوم جديد أكثر اتساعا وشمولية يطلق عليه الدولة العالمية ،وهو الأمر الذي سنحاول مناقشته في هذا المقال من خلال تتبع سيرورة هذا المفهوم وآليات ظهوره وآفاقه المستقبلية.

Abstract:

The human society witnesses many changes that affected various aspects of life: cognitive, economic, military and organizational. This matter made the human society tend toward coalition and groupings into larger units that go beyond the traditional organizational hierarchy which is the traditional concept of the state in order to become a broader and a more comprehensive concept called the Universal State. The latter is what this article will be discussing in the view of tracing the emergence, the development of this concept and its future horizons.

مقدمة

إن فكرة تكوين مجتمع إنساني وفق حضارة عالمية ليست بالجديدة، حيث أنها عرفت دعوات في الفكر الفلسفي النظري سواء لدى كانط أوسان سيمون أوأوجست كونت أو كارل ماركس وغيرهم من الباحثين الذين آمنوا بفكرة أن البشر في النهاية مآلهم الاجتماع والتوحَد، ومن هنا ونحن نعيش عصر العولمة وظهور الاتحادات العالمية المختلفة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية، وكذا الانفتاح على الثقافات العالمية التي عملت وسائل الاتصال على دعمها، لهذا أصبح من المهم دراسة حقيقة هذه الفكرة وتتبع سيرورتها التاريخية ومن خلالها الوصول إلى استخلاص معالم الدولة العالمية واهم مظاهرها

أولا: الجذور التاريخية لفكرة الدولة العالمية:

لقد سبقت الأديان الفكر البشري في الدعوة إلى تأسيس مجتمع بشري متكامل وموحد، وفق مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي أساسها الأخلاق وحب الخير لبني البشر، بالرغم من أن جميعها كان هدفها خير البشرية من خلال منظورها الخاص. أما الفكر البشري الحديث فقد تناول فكرة الدولة العالمية بمفهومها العقلاني، منذ عصر التنوير في أوربا لاسيما من خلال التحليلات النظرية للعديد من المفكرين، الذين تنبؤوا بوصول البشرية إلى مرحلة نهائية تجتمع فيها مختلف المجتمعات في إطار حضارة إنسانية عالمية، ففي هذا المجال يذهب كانط[1] إلى أن الدولة بمفهومها الحالي ما هي إلا مرحلة انتقالية لتشكيل مجتمع بشري موحّد أسماه (نظام الإتحاد بين الشعوب) والذي يتحقق بواسطة (إتحاد دول حرة) يحكمها دستور مدني يقوم على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في:

1- الحق المدني للأفراد الذين يؤلفون شعوبا.

2- حق الشعوب الناظم للعلاقات بين الدول .

3- الحق العالمي القائم على ترابط الدول باعتبارهم مواطني دولة عالمية تنتظم فيها البشرية كافة.

ويؤكد كانط على أن أساس قيام هذه الوحدة العالمية هو تقديم الدول الإقليمية لتنازلات لصالح الدولة العالمية، تماما كما قدم الأفراد تنازلات لتحقيق الدولة القومية، وبهذه الطريقة ينشأ المجتمع الإنساني العام، الذي تشكل الدول القومية وحداته الأساسية، ويظهر واضحا أن الفكر الكانطي لم يرى أن الدولة الإقليمية سيكون مآلها الزوال والاندثار، بل ذهب إلى أنها سوف تدمج في الدولة العالمية مع احتفاظها بعناصرها السيادية وبمجموع المهام التي تؤديها وتكون بذالك الأساس المكوّن للجهاز الكلي.

وغير بعيد عن كانط فإن سان سيمون[2] يقدم تحليلاته العقلانية عن إمكانية انهيار هذا الكيان السياسي الصغير المتمثل في الدولة القومية، لصالح كيان عالمي منظم، حيث يرى أن قيام المجتمع الصناعي سوف يؤدي إلى الحد من نفوذ وسيطرة القوى التقليدية لصالح قوى المنتجين، هذه الأخيرة ستتوحّد فيما بينها بفعل مصالحها المشتركة من ناحية، وبفعل تنظيمها العقلاني القائم على أسس علمية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي سوف يمهّد لإنشاء ما أسماه (حكومة لعالم المستقبل) والتي سوف تعمل على التدعيم التدريجي لفئة التكنوقراطيين أو الصناعيين، حتى يستطيعوا تنظيم العالم وفق مبادئ اقتصادية عالمية، وعلى عكس كانط الذي ركّز القوانين والدستور كعامل أساسي لنشوء الدولة العالمية، يظهر واضحا أن سان سيمون يعتبر العامل التنظيمي والعامل الاقتصادي هما العاملين الأساسين اللذين سيمكّنان البشرية من الوصول إلى هذا النوع من الاجتماع والتوحد. ولم يختلف باربر[3] أحد منظّري نظرية التكامل الوظيفية في القرن العشرين عن هذا السياق التحليلي لسان سيمون، حيث يؤكد على أن جوهر بنية السلطة سوف ينتقل من

الدولة القومية ومؤسساتها إلى المنظمات الدولية وفئة التكنوقراطيين، وذلك من خلال تبني المزيد من المهام التي كانت تؤديها الدولة والتي بدورها ستتنازل عنها بسهولة، لأن هذه المؤسسات لها من الفعالية ما يؤهلها للأداء الفاعل والمنظّم لهذه الوظائف. وبنفس المنطلقات التحليلية ناقشت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية آليات قيام الدولة العالمية، حيث تركّز على البنية العميقة للميركانتيلية والتي سوف تتحكم تدريجيا في زمام السوق لتتجاوز من خلاله حدود الدولة الإقليمية الواحدة، الشيء الذي يضعف عناصرها السيادية وبالتالي يصبح التوجه إلى الدولة العالمية يسير على مبدأين:

الأول: توحيد السوق العالمية وإندماجها بواسطة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات.

الثاني: إضعاف العوامل السيادية للدولة وتفكيك بنيتها الداخلية، كما هو ملاحظ فإن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي ارتكزت عليه تحليلات هؤلاء المنظرين الذين اعتبروه أهم العوامل التي تمكّن البشرية من الانضواء تحت لواء دولة عالمية موحّدة ومجتمع إنساني عام تحكمه قيم ومعايير مشتركة، ويخضع لنفس القوانين المنظمة، وبالتالي تنتهي الدولة القومية وتتحو لوظائفها ومؤسّساتها العامة إلى مؤسّسات وتنظيمات فوق قومية. وعليه يتضح من العرض السابق أن الدولة العالمية هي في حقيقتها وكما يرى دونالد روبرتسون[5] امتدادا للحداثة التي بدأ تطورها منذ القرن الخامس عشر، أين عرف ظهور موسع للنظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية، مرورا بتبلور فكرة العلاقات الدولية، حيث عرفت الدولة القطرية عصرها الذهبي وانتهاء بعصر التطور التكنولوجي البالغ الدقة وبسرعة التحولات، لاسيما في مجال وسائل الاتصال بشتى أنواعها، والتي اخترقت حدود الدولة الإقليمية وأعادت فكرة المجتمع العالمي الواحد إلى التداول، وأصبحت نهاية التسعينات المرحلة التي تبلور خلالها الإدراك الدولي لمفهوم

العالمية، وعاد معها مفهوم المواطنة العالمية والانتماء إلى الجنس البشري ككل، ومع ذلك فإن السؤال الذي يطرح بعد هذه التحولات هو ما مصير الدولة الإقليمية؟

ثانيا: الدولة القومية كمرحلة وسيطة للدولة العالمية:

لم يتجاوز عمر الدولة الإقليمية الست قرون مما يجعلها أقصر أنواع أنظمة الحكم، حيث أن مفهوم الدولة الحديث انطلق من أطر توحيدية، تعتمد في تسييرها على نظام عقلاني، ظهرت الدعوة إليه في أعقاب الثورة الفرنسية، أين تمّ انتقاد أنماط السلطة القديمة ورفض آليات تسييرها والمناداة بإقامة نظام جديد لتسيير الأمة الفرنسية، يقوم على مخطط عقلاني يرتكز على العوامل الموحّدة في هذه الأمة، ويعتمد المنطق البيروقراطي، حيث تستبدل فيها السلطات الوسيطة القائمة على الانتماءات والولاءات إلى الدولة ككيان مستقل تكون المواطنة فيه متحّررة من التبعات الشخصية، وبالتالي يتحول المنطق العام للدولة إلى الوحدة بدل التشتت. ويطلق كارل ماركس[6] مفهوم التمازج la combination على الطريقة التي تكونت بها الدولة القومية، ويعني به إعادة بناء التركيبات الاجتماعية وتحويلها إلى عناصرها المكونة، للوصول إلى وحدة اجتماعية مندمجة ومتماسكة تختلف عن بقية عناصرها الأولية، وذلك من خلال تحويل كامل لعناصر الانتماء لتتمحور الهوية la nationalite فيه حول الدولة، وبهذا فإن العديد من المفكرين يرون أن فرنسا كدولة ليست إلا تجميعا غير متجانس لعناصر متباينة ولنظم أنثروبولوجية مختلفة حيث عبروا عنها بأنها فسيفساء مركبة الهوية تمثل البيروقراطية إسمنتها. لقد أصبح النموذج الفرنسي للدولة هو المثال الذي نزعت الدول الأوربية لإتباعه وعبرها انتشر إلى بقية دول العالم ابتداءا من القرن التاسع عشر، حيث تم خلالها إنتاج نظاما مؤسّسيّا مركب الهوية يتعدى الانتماءات العرقية ويعتبر الحدود الإقليمية أو الجغرافية أحد مقوماته الأساسية، ومن هنا عرف العالم حركة واسعة النطاق نتج عنها قيام عدد كبير من الدول القومية، وبالمقابل

تراجعت نسبيا الأفكار المنادية بالدولة العالمية، وذلك نظرا لحجم الفاعلية الذي أظهرته الدولة القومية باعتبارها أداة مناسبة للتحكم والتنظيم، فهي تمثل جهازا شاملا يعمل على دعم وحماية الاقتصاد القومي وتطويره، بالإضافة إلى حماية الملكيات المختلفة والتحكم في السياسات المالية، إضافة إلى دعم الأمن الداخلي والخارجي، كما أنها الوسيلة الأكثر فعالية لتطوير ثقافة قومية موحّدة عن طريق التعليم. وقد تدعّم هذا الانتشار الواسع لنشوء الدولة القومية بمفهومها الحديث أكثر مع بداية القرن العشرين، وذلك بتأييد وتشجيع شديد من طرف قوتين متناقضين إيديولوجيا، هما القطب الرأسمالي الليبرالي وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الدول الغربية الليبرالية، والقطب الإشتراكي الاجتماعي ويتزعمه الإتحاد السوفيتي (سابقا)، وكان هذا السلوك هو بمثابة البداية الجديدة لعودة مفهوم الدولة العالمية، لأن هذا الدعم والتشجيع كانت وراءه رؤية أخرى يعمد من خلالها الطرفين إلى تجميع هذه الوحدات السياسية (الدول القومية) في إطار كيان سياسي واقتصادي وثقافي تابع إيديولوجيا لأحد القطبين وبذلك تكون الدولة القومية بالنسبة للإتحاد السوفياتي هي مرحلة انتقالية لتأسس الدولة العالمية على أسس اجتماعية، تتجاوز في حد ذاتها فكرة القومية وذلك من خلال الثورة الاجتماعية العمالية، أما الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الدول الرأسمالية فتعتبرها وسيلة لمواجهة الثورة العمالية من ناحية ولإقامة النموذج الليبرالي العالمي[7]، وقد نتج عن هذه المحاولات لجمع الدول إيديولوجيا، صراعا دام قرابة الخمسين عاما نعت بالحرب الباردة، انتهى بانهيار القطب الإشتراكي الاجتماعي لصالح القطب الرأسمالي الليبرالي، هذا الأخير الذي أصبح نظاما نموذجيا، تسعى الدول لاسيما الاشتراكية منها لإتباعه، وبالتالي تحوّل أغلب دول العالم للاندماج في المنظومة الرأسمالية الليبرالية والتي من خلالها عرف العالم حركة من التحولات السريعة، شملت مختلف الميادين سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية، وظهرت

معها مفاهيم جديدة كان مفهوم العولمة أهمها على الإطلاق. لقد حمل مفهوم العولمة فكرة الانفتاح والاندماج العالمي فوضع بذلك المحدّدات العامة للدولة الإقليمية موضع تساؤلات عديدة، لأن الوظائف التي نشأت لأجلها والتي كانت تؤدّيها لم تعد تخضع لحدودها وأنظمتها،بل أن هاذين الأخيرين أصبحا إطارا معرقلا للعديد من النشاطات، وبالتالي يكون الأمر قد تجاوز كثيرا إمكانات وتأثيرات الدولة الواحدة، والتي هي في حد ذاتها دعّمت هذا التوجه نحو العالمية من خلال اشتراكها في التحالفات المختلفة سواء العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، لهذا نجد العديد من المفكرين يؤكدون على أن العولمة ما هي إلا تدعيما لظهور المجتمع الإنساني الواحد أو ما يسمى بالدولة العالمية، وتقويضا لأسس الدولة القومية، وهو الأمر الذي يذهب إليه جريميسون Grimison حيث يرى أن (عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة تتضمن أفول الدولة القومية وانهيار مفهوم الحدود الإقليمية، وظهور مجتمع مدني عالمي، بما يعنيه ذلك من الانتقال من المواطنة على أساس قومي إلى المواطنة على أساس عالمي).[8]

فالاقتصاد العالمي سوف يؤثر في الإقتصادات القومية بفعل التكتلات الاقتصادية العالمية وظهور قوى اقتصادية فوق قومية يمكنها التدخل في السياسات العامة وتحويل السياسات الاقتصادية الوطنية وتوجيهها، وبالتالي التأثير على استقلال هذه الدول ومنها إعادة تشكيل السياسات المحلية بما يتناسب والتغيرات العالمية، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى تغيير نمط السلوك العام للمؤسسات الاجتماعية والتشريعية، ونتيجة لذلك يحدث السحب التدريجي للعديد من وظائف الدولة القومية فوظيفة الأمن القومي كأهم الوظائف،لم تعد حكرا على هذه الأخيرة حيث أصبح حق استخدام القوة مفوّض لصالح منظمات دولية، وبالتالي فالدولة بالنسبة للفرد لم تعد الحامي والمدافع الأول عن حقوقه ومصالحه، بل هناك تنظيمات فوق قومية يستطيع من خلالها حماية نفسه، ومقاضاة حتى دولته،الأمر الذي يحدّ

من مصداقية السلطة السياسية،حيث أن عدم تدخل الدولة في تنظيم العمليات داخل السوق، سوف يؤدي إلى ظهور قوى اقتصادية مسيطرة على الحياة العامة مما يؤدي إلى بروز تناقضات في عملية ممارسة السلطة بين قوى سياسية منتخبة ومفوّضة من طرف الشعب ولكنها غير قادرة على الحكم، وقوى تكنوقراطية اقتصادية تتحكم وتسيطر على العمليات الاجتماعية، وهذا الأمر يدعم فكرة عجز الدولة عن تحقيق الأمن الاجتماعي والسياسي من خلال الانسحاب المتواصل من المشروعات التنموية الكبرى وتحويلها للقطاع الخاص سواء المحلي أو الدولي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الولاء الوطني الذي نشأت عليه هذه الدولة، بدأ يتحلل لصالح مجموعاته الإثنية التي انطلق منها وهو الأمر الذي يؤدي إلى انحلال التماسك الاجتماعي وتدعيم الصراعات العرقية وبالتالي ظهور الحركات الانفصالية، وهذا ما حدث في أرمينيا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، صربيا، السودان، العراق،...إلخ. وفي ظل هذه التحولات الجوهرية التي خضعت لها الدول القومية فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو هل هناك فعلا إمكانية لقيام الدولة العالمية وما هي مرتكزاتها؟

ثالثا : المحددات المعاصرة لفكرة نشوء الدولة العالمية:

الواقع أن موجة الانفتاح العالمي التي كانت معالمها الأساسية تتمثل في الثورة العلمية التكنولوجية والتي تمكنت من تحقيق قفزة معرفية وإنتاجية، اتخذت نقاط ارتكازها على بعدين أساسين هما:

1- **البعد الاقتصادي:** يعد البعد الاقتصادي من أهم المؤشّرات التي تدعم فكرة التوجه العالمي نحو إختراق الحدود القومية للدول، لاسيما مع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بنشاطها الواسع عبر مختلف قارات العالم من خلال الاستثمارات والتوسع العالمي

لمنتجاتها، دون مراعاة العوامل الإقليمية حيث أنه أصبح بالإمكان استيراد سلعة أمريكية الصنع تنتجها شركة أم في اليابان، بالإضافة إلى ذلك سهولة انتقال المخططات والتصاميم عبر مختلف الفروع بفضل وسائل الاتصال الحديثة وبالتالي توفير إمكانية الإنتاج عن بعد télé production حيث يمكن لشركة ما وضع أقسام البحث والتصميم والتطوير المتعلقة بمنتوجها في بلدها الأصلي وتوزيع تصاميمها ونتائج أبحاثها إلى مختلف فروعها في مختلف دول العالم، وهذا ما يؤكده ريتشارد روز كرانس، حيث يرى أن القوة لم تعد كالسابق تتمثل في النمو القومي والقوة والمكانة بل أصبحت منتجات العقل تأتي في المقدمة، بحيث يمكن للدول أن تنقل إنتاجها المادي لمواقع بعيدة عنها بآلاف الأميال، بينما تصب اهتمامها داخل أرضها على البحث والتطوير وتصميم المنتجات .

إن البعد الدولي وفوق القومي لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات، قد أدى بدوره إلى نشوء الأسواق العالمية والمعاهدات التجارية الكبرى مثل معاهدة الجات، التي من خلالها أصبحت السلع تتداول بسهولة بين دول العالم سواء الصناعية أو دول العلم الثالث هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا النشاط أدى إلى تركّز رأس المال لدى مجموعة معينة من الشركات الكبرى، التي أصبحت تتحكم في صيرورة العملية الاقتصادية العالمية حيث أن عائداتها أصبحت تفوق عائدات مجموعات كبرى من الدول، فالناتج القومي لخمسة وأربعين دولة منخفضة الدخل ويقدر عدد سكانها بـــ 3.1 مليار نسمة لا يزيد عن 339.1 مليار دولار، في حين أن إيرادات أكبر ثلاثة شركات هو347.3 مليار دولار كما أن تعدد فروع الشركات عبر دول العالم يسهل عليها إمكانية نقل نشاطها في أي وقت يناسبها، وهو الأمر الذي يمكنه أن يشكّل تهديدا للاستقرار الاجتماعي لأي دولة في حلة ما إذا سحبت منها هذه الفروع مما ينتج عنه زيادة البطالة واختلال التوازنات المالية، كل هذه الأمور وغيرها تجعل هذه الشركات تحكم سيطرتها على الدول وعلى استقلالية اتخاذ

القرار فيها، الشيء الذي يؤدي بها إلى تقديم تنازلات متعددة ومتكررة لصالح الاندماج في اقتصاديات هذه الشركات وبالتالي الاندماج في اقتصاديات العالم والخضوع لآليات سوق تتحكم فيها هذه الشركات وهي سوق غير تنافسية تمتاز بامتياز القلة.[11]

2/ البعد الثقافي: بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي يدعم التوجه إلى الدولة العالمية والذي يشكل المنطلق الأول لظاهرة العولمة، فإن الخلفيات الأساسية له تكمن في عوامل ثقافية مما يجعلها تؤثر مباشرة على الجانب القيمي الاجتماعي، حيث ظهرت قيم جديدة مرتبطة بالعوامل الاقتصادية مثل الفردانية، العلمانية، العقلانية، وهي مظاهر ثقافية بدأت تأثيراتها تحدث تحولات في الجوانب القيمية العالمية فإذا كانت الثقافة تتحدّد بثلاث دوائر رئيسية تتمثل في الدين واللغة والعرق، فقد تم تحييد عاملي الدين والعرق ليصبح في نطاق ضيق خاص بالخصوصيات البشرية، في حين إن اللغة التي أصبحت تستخدم هي لغة التكنولوجيا العالية لهذا نلاحظ التوجه العالمي لاستخدام اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى كل ذلك انتشار نمط الثقافة الاستهلاكية وثقافة الأنترنت التي استطاعت أن تتجاوز حدود الدولة الواحدة والابتعاد عن الرقابة وتحقيق التواصل الإنساني، وكذا التوجه العام نحو ثقافة عالمية تتخذ مظاهرها من خلال بروز حركات اجتماعية عالمية ترتبط بمفاهيم مثل البيئة، الحريات، المدنية، التعليم، الجريمة، الفقر، حقوق الإنسان...إلخ، وبالتالي تزايد كبير في العضوية في التنظيمات غير الحكومية مقابل تناقصها بالنسبة للأحزاب السياسية والنقابات، وقد اتخذت هذه الثقافة اتجاهين[12]:

1- الانفتاح على رموز الثقافة العالمية .

2 – الانقسام الثقافي وظهور مجموعات ثقافية/لغوية محدودة تنشط على مستوى الدولة القومية الواحدة، وتحاول تجاوز سلطاتها وحدودها لصالح مجموعات مماثلة، وكل هذا

يخدم أكثر عملية التحول إلى العالمية لأن هذا الانقسام والطرح سوف يقزّم ويحدّ من مفهوم الثقافات الجزئية.

بالإضافة إلى كل ذلك فإن انتقال السلع والمنتجات المادية عبر الدول والمجتمعات لا يكون مجردا، بل أنها تحمل أبعادا ثقافية كامنة في طرق استخدامها وما توفره من وقت وجهد، وبالتالي فهي تحدث تغيّرات عامة في البنية الثقافية السائدة في مختلف المجتمعات، لصالح ثقافة عالمية موحدة أو تشترك في أغلب المكونات الأساسية، وبطبيعة الحال فإن هذه السلع والمنتجات قادمة من الدول المصنّعة والتي تتمتّع بالتفوق التقني والعلمي، وبالتالي فإنه حسب ابن خلدون فإن المغلوب مولع بتقليد الغالب في شتى أموره وبالتالي فإنه بالإضافة إلى الخضوع الإرادي من طرف المجتمعات الضعيفة، فإن هناك طابع الإجبار لأنه وكما يرى جورج لارين[13] أن المواجهة والاحتكاك بين الثقافات عبر مختلف الوسائل السلمية والعسكرية تحمل قوة كامنة للتحول العام، لاسيما إذا كانت أحد الثقافات مدعّمة عسكريا ففي هذه الحالة تتحول العملية كلها إلى شكل من التواصل الصارم الإجباري من طرف النمط الثقافي المتفوّق. ومما تقدم يتضح انه بالرغم من العديد من التحفظات الخاصة بالتوحّد الثقافي، إلا أن العالم يسير في طريق يتجاوز فيه الثقافات الفرعية والخاصة ليتخذ لنفسه ثقافة عامة ومشتركة بين الجميع تأخذ أغلب معطياتها ومتغيراتها من ثقافات العالم المتقدم تكنولوجيا وعسكريا .

رابعا : تحديات الدولة العالمية:

إن المعطيات السابقة التي تم عرضها حول إمكانية قيام دولة عالمية موحدة، يجتمع في إطارها المجتمع البشري ويسير وفق قواعد عامة متفق عليها أو فرضتها ضرورات التقدم الحضاري التكنولوجي، تواجهها تحديات لا يمكن التقليل من شأنها، حيث أن جل العناصر والمعطيات التي تم التطرق إليها هي في حقيقتها ليست متاحة للجميع بل أنها

محتكرة من طرف القلة التي تتمركز عندها الآليات العامة لإنتاج وتوزيع عملية التغيّر العالمي والتحكم فيها وإلى وقت قريب كانت هذه القلة تمثل ثالوثا اقتصاديا عملاقا يشمل كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان وعموما فإن إمكانية قيام دولة عالمية تواجهها مجموعة من التحديات الكبرى والتي يمكن مناقشتها فيما يلي:

1- أن التحول والاندماج الاقتصادي العالمي، قد طغى عليه طابع الاستيلاء على طابع الإتحاد وبالتالي فإن هذا الأمر سوف يخلق تناقضات غير مؤثرة مرحليا ولكن تحمل كمونا ضمنيا ينتظر الوقت المناسب للمواجهة، مما يجعل فكرة الاستمرارية التي تتطلبها هذه الدولة العالمية مهددة، لاسيما في ظل غياب سلطة سياسية عالمية تقابل السلطة الاقتصادية، وهو في حد ذاته عامل مهدد لفعالية هذه الأخيرة .

2- إن تهديد العناصر السيادية للدولة القومية وتفكيك مرتكزاتها لا يخلف دولة عالمية بل أنه يؤدي إلى تصدّعات وانقسامات ينتج عنها أشكال متعددة من الصراعات بالإضافة إلى زيادة التهميش الاجتماعي والبطالة وتناقص الخدمات الاجتماعية وانتشار الفقر في أغلب مناطق العالم لاسيما منها العالم الثالث الذي يتميّز على حد تعبير بولانتزاس[14] بالدكتاتورية والجوع والتخلف والعنف، الشيء الذي يجعل إدماج هذا العالم – وهو الذي يشكل الغالبية الساحقة–، يأخذ طابع التباين والهيمنة والتبعية والتبادل غير المتكافئ، وبالتالي فإن إدماجه بهذا الشكل يحمل حقيقة واحدة تتمثل في الاستعمار غير العسكري واستغلال مختلف ثرواته وبالتالي الظهور المتجدّد لحركات مقاومة الاستعمار ويتخذ طرقا تتوافق وإمكانية الظروف التي يوجد فيها ويمثّل العراق نموذجا لذلك.

1- أن التوجه نحوا لاتحادات الإقليمية سوف تعمل على خلق استقطاب متعدد الاتجاهات للسيطرة على أكبر قدر ممكن من العالم، حيث تتمحور هذه الاتحادات في مجموعات قوة في القمة تدعمها مجموعات تابعة عن طريق الموقع والثروات، وهو الشيء الذي

يخلق نوع من تنازع القوة وهو ما نلاحظه الآن بين الولايات المتحدة وأوروبا لاسيما منها الجزء المعارض للسياسة الأمريكية .

2- السيطرة الأمريكية التي تمثّل التحدي الأكبر لقيام الدولة العالمية حيث أن التوجه إلى العالمية اليوم أصبح يأخذ مفهوما أكثر وضوحا وهو التوجه إلى الأمركة، فالأداء الفاعل للاقتصاد الأمريكي خلال مرحلة التسعينات، مقارنة بتراجع اقتصاديات بقية دول العالم، لاسيما أوربا والدول الأسيوية بما فيها اليابان، قد جعل من اقتصاد السوق الأمريكي نموذجا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر كليا على الاقتصاد العالمي وذلك من خلال اعتبار الدولار الأمريكي كوسيلة للتبادل ومخزن القيم وأداة التسوية الرئيسية بين دول العالم وموردا للكثير من الفوائد الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نموذجها السياسي القائم على الديمقراطية والحريات، وحقوق الإنسان....إلخ، وذلك سواء عن طريق التحفيز أو الضغوطات أو التدخل الحاسم والمباشر لتغيير أنظمة الحكم الرافضة لهذا النموذج الأمريكي.

أما على المستوى العسكري فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر قوة عالمية حيث أنها تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة كمّا ونوعا من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية، وهي الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامجا لحرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج[15]، في مقابل الإصرار على تقويض الإمكانات النووية لغيرها، وهذا التفوق العسكري أتاح لها فرص الانتشار العسكري الإستراتيجي وكان ذلك سواء بالتدخل المباشر مثل أفغانستان والعراق أو عن طريق الاتفاقات الدولية، ويحمل هذا النوع من الانتشار، أهمية أخرى بالإضافة إلى الحماية والتدخل المباشر، تتمثل في القدرة على اختلاق الأزمات الدولية والإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما على المستوى الثقافي فتبرز السيطرة الأمريكية من خلال قدرتها على احتواء أغلب الثقافات والديانات والحضارات العالمية بالإضافة إلى تكريس التقنيات والسياسات ووسائل الاتصال المختلفة لتمرير وفرض نمط حياتها وقيمها وثقافتها، فهي تسيطر على 80 % من الصور المبثوثة في العالم وتهمين على المعلومات والأخبار العالمية وكذلك فهي تمتلك 90 % من مواقع شبكة الانترنت، وبالتالي فإن كل هذه الإمكانات ساهمت في نشر النموذج الثقافي الأمريكي بالإضافة إلى كل ذلك النشاط الدبلوماسي الأمريكي واحتكاره لإدارة الأزمات الدولية واستغلالها للمنظمات الدولية مما يجعلها المسير الأول للعالم سواء ظاهريا أو باطنيا، وعليه فإن التوجه العام لصالح قيام دولة عالمية إنسانية بدأت تتحول لصالح السيطرة الأمريكية على العالم من جميع النواحي،الأمر الذي يمكن أن يهدّد مصالح قوى أخرى فيخلق آليات جديدة للصراعات الدولية.

الخاتمة: إن الظاهر العام يبرز أن هناك تحوّل عالمي نحو إنشاء دولة عالمية تحكمها قواعد مشتركة سياسية من خلال الديمقراطية الليبرالية واقتصاديا تحكمه قواعد السوق، وثقافيا عبر انتشار العديد من المظاهر العامة المرتبطة بفضاء الانترنت والتواصل العالمي، وثقافة الفكر العقلاني والموضوعي المحايد، أيضا تجاوز الخصوصيات الثقافية وتفادي الاصطدام معها، كل هذا قد يبرر إمكانية قيام الدولة العالمية، لكن ذلك كله يحمل في طيّاته العديد من القوى الكامنة والفاعلة التي يمكن أن تكون حاجزا منيعا أمام هذه الإمكانية، فهناك الفقر والحرمان العالمي، والفوضى العالمية نتيجة لتعارض المصالح بين مالكي القوة، أيضا السيطرة التي بدأت تظهر للولايات المتحدة الأمريكية، يعيد العالم من جديد إلى الانقسام الإقليمي وفق معطيات جديدة تتحدد أكثر في إطار نظام عالمي ذو أبعاد تاريخية سواء أثنية أو دينية أو ثقافية وهو ما نشهد بذوره في أوربا اللاتينية والعالم الإسلامي والوطن العربي وغيرها.

المراجع:

1 - فالح عبد الجبار (معنى العولمة)، المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة الأبحاث والمؤتمرات المؤتمر السابع حول العولمة والهوية الثقافية، القاهرة، سنة 1998، ص 53 .

2- نفس المرجع، ص 54 .

3- محمد جمال باروت (العولمة تناقضات الواحد المنقسم، تقادم الدولة القومية)، نفس المرجع السابق، ص 71 .

4- نفس المرجع، ص .71

5- أحلام السعدي فرهود (العولمة والدولة القومية : أطروحات البقاء والزوال)، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، المركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد 31، خريف 2002، ص 15 .

6- محمد جمال باروت (الدولة والمواطنة من منظور مختلف)، المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة الابحاث والمؤتمرات، المؤتمر الثاني حول مستقبل الثقافة العربية، ماي 1997، ص 593 .

7- فالح عبد الجبار، مرجع سابق ن ص .50

8- أحلام السعدي فرهود، مرجع سابق، ص 20 .

9- إسماعيل صبري عبد الله (الكوكبة : أساس الظاهرة الاقتصادي الاجتماعي)، المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة الابحاث والمؤتمرات، المؤتمر السابع، مرجع سابق، ص 125 .

10- إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 2002، ص 125 .

11- بلعيد بعلوج (الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، عدد رقم 03، شهر أكتوبر 2002، ص 57 .

12- جورج لارين، الإيديولوجية والهوية الثقافية، ترجمة فريال حسن فليقة، القاهرة، مكتبة مدبولي، طبعة 1، سنة 2002 .

13- إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص .59

14- إدريس الكريني (الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك : مقومات الريادة وإكرهات التراجع)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 291، شهر ماي، سنة 2003، ص 16 .